

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تؤكد فيه أن قرار
الكونغرس الأميركي على حظر دخول أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية إلى الولايات
المتحدة الأميركية، يشكك بمصداقية التطور الملحوظ في الموقف
الأميركي من الدولة الفلسطينية*

2024/2/1

ترى الوزارة أنه من الملفت والمرحب به التطور الملحوظ في الموقف البريطاني والأميركي من قضية الدولة الفلسطينية، وتؤكد على ضرورة ترجمة هذه المواقف إلى خطوات جدية وعملية على أرض الواقع واعتمادها في مواقف رسمية، وإلا تحولت إلى شعارات تعودنا عليها في السابق تحاول إعطاء الشعور والانطباع بهذا التطور في المواقف دون أن تنعكس على السياسات. تشدد الوزارة على أن ترجمة هذه التطورات والمواقف الإيجابية لا بد أن تبدأ بقبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة كمقدمة لعقد مؤتمر دولي للسلام تنبثق عنه رؤية تنفيذية واضحة لحل الصراع، يفضي إلى آلية دولية ملزمة تحدد كيفية تطبيق مبدأ حل الدولتين مرتبطة بسقوف زمنية ومحطات محددة للتنفيذ، بمعنى أننا لا نتحدث هنا عن العودة إلى التفاوض حول ما تم التفاوض عليه خلال ٣٠ عاماً مضت، وإنما ضرورة الخروج برؤية لتنفيذ حل الدولتين، بما في ذلك تحديد الدول الضامنة للتنفيذ من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. هذا بالإضافة إلى ضرورة تبني مجلس الأمن الدولي قراراً يضمن بسط سيطرة الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضيها وضمان إجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس المحتلة، واستعداد الدول في مساعدة ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية في تعزيز وتطوير مؤسسات دولة فلسطين وإعادة الإعمار بحيث تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية الإدارة والإشراف لاعادة إعمار قطاع غزة.

وفي هذا الإطار يكتسي الاعتراف الأميركي والأوروبي والإسرائيلي بالدولة الفلسطينية أهمية كبيرة في إضفاء المصداقية على السياسة الدولية الهادفة لحل الصراع وتجسيد دولة فلسطين على الأرض جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

في سياق ذو صلة تنظر الوزارة بخطورة بالغه لمصادقة مجلس النواب الأميركي على حظر دخول أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية إلى الولايات المتحدة الأميركية، وتعتبره يشكك بمصداقية وجدية التطورات الحاصلة في الموقف الأميركي من الدولة الفلسطينية، ويتناقض مع الاعتراف الأممي بالمنظمة كمثلث شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

<http://tinyurl.com/a2ks4u7m>

وحاميةً لحقوقه الوطنية العادلة والمشروعة، وتؤكد أن هذا القرار المجحف لا يساعد في تحقيق السلام.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>